العدد ١٤٦٨ الجمعة ٢٢ تموز ٢٠١١
اقتصاد

لبنان لم يعد الطفل المدلّل

لبنان أمام تحدي إعادة صياغة الدور الاقتصادي (أرشيف ــ مروان طحطح)

تحدّيات «الربيع العربي»: عقد اجتماعي جديد

هناك فرصة كبيرة متاحة الآن أمام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لإنتاج عقد اجتماعي ــ اقتصادي جديد؛ إذا فاتت هذه الفرصة، كالعادة، فإنّ الربيع العربي، الذي يؤثّر على اقتصاد البلاد على نحو ملحوظ حالياً، سينتهي بدخول لبنان صدمة خاصّة به. فالإصلاح المطلوب غير ممكن من دون إصلاح سياسي. هذا هو رأي الخبراء الذين اجتمعوا على طاولة مستديرة نظّمها «المركز اللبناني للدراسات» أخيراً

«تطرح التحوّلات التي تعصف بالعالم العربي مجموعة من الأسئلة العميقة في شأن وضع لبنان الاقتصادي وحتّى دوره الوظيفي التي ثبت عضوياً خلال سنوات طويلة من التحوّلات السابقة». هكذا يلخّص التقرير المعنون «الإبحار في منطقة رماديّة: تحديات لبنان الاقتصادية في الربيع العربي»، ويتضمن نقاشات مجموعة من الخبراء بحثوا في انعكاسات الانتفاضة العربية على اقتصاد لبنان على طاولة مستديرة نظّمها المركز اللبناني للدراسات (LCPS) في نهاية حزيران الماضي.

الانعكاسات تبدو مباشرة في المدى المنظور «فالحديث الآن يدور حول معدل نمو بين 2% و3%». وفي الفصل الأوّل

من العام الجاري وضع صندوق النقد الدولي المعدّل عند 2.5% لعام 2011 بمجمله.

ولا يبدو ما تواجهه البلاد في هذه المرحلة ركوداً بقدر ما هو «ازدياد في الهشاشة»، يتابع التقرير؛ تلك الهشاشة تنسحب على وضع المالية العامّة حيث إنّ «الخطر لا يزال كامناً». فمن المتوقّع أن يبلغ معدّل العجز إلى الناتج 10% خلال العام الجاري، مع بقاء معدّل الدين العام إلى الناتج عند 150%.

وتظهر انعكاسات الربيع العربي المباشرة على محرّكات النموّ الداخلي، وعلى رأسها العقارات والسياحة إضافة إلى تدفّق الأموال، تحديّات آنيّة لكنها، وهنا الأهمّ، تمثّل تحدّيات هيكليّة على الحكومة الجديدة التعاطي معها في ظل مرحلة «رماديّة». وهي مهمّة ليست سهلة لأنّها تتعلّق بصياغة برنامج اقتصادي اجتماعي يبدأ بكيفية معالجة الحاجات المباشرة وخلق فرص العمل، ولا ينتهي بوضع خطوط عريضة لاستراتيجيّة تؤدّي إلى جعل الإنتاج أكثر ديناميّة في البلاد بقطاعيه العام والخاص.

وفي هذا الصدد يتحدّث التقرير عن أهميّة الشراكة مع القطاع الخاص في المرحلة المقبلة «بعدما أضنى غياب الاستثمارات البلاد فسجّلت معدّلات نموّ غير مستدامة». أمّا استراتيجياً، هناك ضرورة لـ«إعادة صياغة دور القطاع المالي (المصارف) الذي يشكل 5 مرات الاقتصاد، ووضع هذه المهمة على قمّة الأولويّات». ويُشير التقرير هنا إلى أنّ «وظيفة المصارف كانت تمويل الدولة وخلق بعض الوظائف؛ لكن هذا القطاع لن يتمكن من خلق الكثير من الوظائف ولا تحويل البلاد إلى مركز مالي، إذا استمرّ عمله بالصيغة التقليدية» أي «الدعم من خلال القنوات الحكوميّة».

بيد أنّ «ما يزيد الأمور صعوبة» على لبنان في هذه المرحلة «هو أن وجود سوريا تحت العقوبات ستكون له آثار سلبية عليه» يحذّر التقرير، مشيراً إلى أنّه «ربما يكون لبنان التالي على لائحة العقوبات، وهنا مكمن خطر آخر». كذلك فإنّ «السياسات الأميركيّة لا تبدو واضحة حتّى الآن ولا يستطيع أحد فعلاً تكهّن ما تحمله المرحلة المقبلة... ويجب عدم إغفال أنّ جميع الأنظمة المصرفية معرضة ولبنان تحديداً».

باختصار، يطرح التقرير، في ملخّصه التنفيذي، 6 مسائل رئيسيّة يجب التنبّه لها، فنّدها الخبراء المشاركون في الطاولة وهم: وزير المال السابق جهاد أزعور؛ رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الاميركيّة في بيروت زافيريس تزاناتوس؛ المدير التنفيذي لمعهد البحوث والاستشارات كمال حمدان؛ المدير العام لبنك لبنان والمهجر للأعمال فادي عسيران؛ الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي إيريك موتو.

1 - لبنان لم يستفد من موسم الربيع العربي الذي تحول الى موسم هجرة للرساميل؛ فهو لم يكن المقصد لتلك الهجرة. وتؤثر رياح التغيير سلباً على محركات اقتصاده المعتمد على حركة الأشخاص والأموال.

2 - ما تواجهه البلاد ليس ركوداً بل ازدياد في الهشاشة، ما يجعل توقعات المدى القصير مقلقة. وأحد التأثيرات سيكون على صعيد المالية العامة. والتحدي الأساسي يبدو أنه السياسة النقدية، أي كيفية التعاطي مع سياسة الربط ومعدّلات الفوائد. وبرأي الخبراء فإنّ «أحد بواعث القلق حالياً هو كيفية الحفاظ على استقرار الفوائد والثقة»، كما يشدّدون على أنّه «لا يمكن الاستمرار في الفصل بين السياستين النقدية والماليّة، فلهذا الفصل سلبيّات كثيرة». أولاً هو مكلف. ثانياً، لا يبدو أنّه مجد اجتماعياً. ثالثاً، لا يصوغ أفقاً مستداماً.

3 - التحديات تتضاعف مع إمكان تعرّض الاقتصاد لصدمات في النظام المصرفي مع وضع سياسي صعب، وعدم استجابة الخليجيين لحاجة لبنان الى الإنقاذ. لكن التقرير يُشير هنا إلى أنّه «لا يزال هناك معطى إيجابي في هذا البحر من عدم اليقين، فالتحويلات التي تمثّل ربع الناتج، ستبقى قوية على الأرجح، حيث إنّ الاقتصاد العالمي يتعافى في أميركا والخليج».

4 - يجب البحث حالياً، في نظرة الحكومة إلى النمو القوي، واعتماد منظور مختلف، وهذا الأمر يعني تفكيراً هيكلياً بالكامل، يُمكن أن يبقى مكبوحاً بانتظار صدمة. وبالتالي فإنّ السؤال المطروح هو «ما هو نوع الصدمات التي يحتاج إليها لبنان، وخصوصاً أنّه منذ عام 1996، يجري الحديث عن إفلاس وعن انهيار لسعر الصرف؟».

5 - إذا استمر التوتر في سوريا وانتقل المجتمع الدولي إلى رفع السقف، ربما يُطرح إمكان أن تلعب بيروت دور تقزيم العقوبات الدولية على هذا البلد.

6 - يتمتع لبنان حالياً بفرصة كبيرة لإنتاج عقد اجتماعي جديد، فهناك حكومة جديدة متماهية، يجب أن تكون أولويتها إجراء الإصلاح السياسي كمدخل للإصلاح الاقتصادي. وبالتوازي مع تحقيق هذا الإصلاح السياسي يجب «إعادة تصويب التفكير في شأن الدور المستقبلي للاقتصاد المقيم، في إطار مقاربة جديدة لدور لبنان في العالم العربي».

فالمعروف أنّ هناك شقين للاقتصاد: الداخلي والخارجي (المغتربون)، والمكون الثاني مهم جداً حالياً. فالواضح من ملامح المرحلة المقبلة أنّ «لبنان قد لا يعود الاقتصاد الفريد في المنطقة، فحتّى السرية المصرفية بالمعنى التقليدي لم تعد هناك حاجة إليها»؛ وبالتالي فإنّ صفة «الطفل المدلّل» التي كسبتها البلاد قد تنتفي.

في الإجمال، يركّز التقرير لدى مقاربته تأثّر لبنان اقتصادياً بالربيع العربي على أنّ «الرياح الآتية من سوريا تبدو الأكثر تأثيراً نظراً للارتباط التاريخي الوثيق بين البلدين»، أمّا في المدى الطويل «فالمسائل تتخذ طابعاً أكثر تعقيداً». فبرأي الخبراء «ثمار الربيع لم تنضج بعد في البلاد العربية التي حل فيها هذا الموسم، ولا تزال أنواع الأنظمة التي ستنشأ في المرحلة المقبلة أحجية، وتحديداً في مصر التي من المرجح أن تكون القاطرة الأساسية لمرحلة ما بعد عاصفة الربيع».

(الأخبار)

---

200 مليون دولار

كلفة دعم القروض المصرفية «ذات الأثر الاجتماعي» سنوياً إلا أن غياب الإصلاحات الأساسيّة يقلل أثرها على الدورة التنموية

11 في المئة

معدّل البطالة في لبنان عشية اندلاع شرارة الانتفاضة العربية في تونس في بداية العام الجاري، بحسب مسح شمل 2500 أسرة

لا خصخصة ولا ضرائب!

أضحت قدرة الحكومة على زيادة الضرائب صعبة، ما يضع البلاد أمام سيناريوهات مقلقة. ربّما يدفع الأمر صوب «تطبيق سريع لضريبة الربح العقاري»، كذلك «الإصلاح لا يعني بالضرورة الخصخصة بل كيف تُتخلص من الاحتكار والحصص والوكالات»، علما بأنّ «الخصخصة غير مطروحة في المديين القصير والمتوسّط.... وتبدو فكرة العودة إليها غير مشجّعة أبداً»